اقتصاد

النظام السوري يكثّف إيراداته

عدنان أحمد

يكثف النظام السوري قراراته وتحركاته لزيادة إيراداته المالية، والرامية في مجملها، وفقاً للمحللين، إما إلى الاستحواذ على الأموال المتبقية في جيوب المواطنين والمستثمرين، أو بغية تحويل قرارات الجباية إلى آلية لتجميل صورة النظام وتنفيس الاحتقانات الناجمة عن تفاقم الانفلات في الأسواق، وذلك عشية الانتخابات الرئاسية التي يبدو أن النظام متمسك بإجرائها، برغم الانتقادات الدولية. وفي هذا الإطار، أصدر النظام السوري الخميس قراراً يقضي برفع سعر لتر البنزين 500 ليرة سورية، ليكون السعر الجديد 2500 ليرة، وهو الارتفاع الثاني خلال شهر واحد. ويأتي ذلك بعد أيام قليلة من إعلان النظام عن وصول شحنات وقود إلى البلاد، وإعادة العمل في مصفاة بانياس، ما كان ينتظر منه التخفيف من أزمة الوقود التي تعصف بالبلاد منذ أشهر طويلة، والتي تصاعدت حدتها خلال الأسابيع الأخيرة.

كما أصدر رئيس النظام السوري، بشار الأسد، مرسوماً تشريعياً يقضي بمعاقبة من حصل أو ساعد في الحصول على خدمة من خدمات الاتصالات بوسائل احتيالية. وينص المرسوم على العقوبة بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وغرامة مالية من مليون حتى أربعة ملايين ليرة سورية، لمن يقومون باستخدام «وسائل احتيالية للتلاعب بتجهيزات الاتصالات وتقانة المعلومات بقصد التهرّب من دفع الأجور المستحقة على الخدمات». ووفق موقع «رئاسة الجمهورية» فإن المرسوم يأتي في إطار تعزيز الإجراءات المتخذة لـ«تحصيل أموال الدولة المُستحقة، وحماية الاقتصاد الوطني، إذ يجب ضبط المخالفات المرتكبة التي يجني منها المخالفون أموالاً ضخمة على حساب أموال الدولة». وفي مارس/ آذار الماضي، أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إيقاف استيراد أجهزة الهاتف المحمول حتى إشعار آخر. كما علقت «الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد» السورية في 18 مارس/ آذار الماضي التصريح الإفرادي (جمركة الهواتف المحمولة) لمدة ستة أشهر. وبررت ذلك بحجة أن الأجهزة لعمل المشتركين الحاليين أو الراغبين بالاشتراك متوفرة في السوق ولا حاجة لأجهزة جديدة. ويأتي ذلك وسط تجدد الحديث من جانب أوساط النظام عن إمكانية دخول مشغل ثالث للهاتف الخلوي في البلاد الى جانب شركتي «سيرتيل» المملوكة لقريب رأس النظام رامي مخلوف، وشركة «ام تي ان»، واللتين تمكنت زوجة رئيس النظام أسماء الأسد أخيراً من وضع يدها عليهما بعد سلسلة مناوشات وقرارات. من جهة أخرى، كشف وزير الكهرباء في حكومة النظام، غسان الزامل، عن وجود تعاقدات مع دول وصفها بـ«الصديقة» لتأمين قطع التبديل للمحطات والمستلزمات غير المتوفرة في مناطق سيطرة النظام، منها عقد مع إيران بقيمة 124 مليون يورو لتأهيل عدد من المحطات الكهربائية.

وفي السياق، تحدثت مواقع موالية أن النظام قرر توحيد برنامج تقنين الكهرباء لتصبح اعتبارا من الخميس 6 ساعات وصل مقابل 18 قطع يوميا في جميع المحافظات. ويأتي ذلك بعد انتقادات طالت الحكومة بالتحيز لصالح مناطق الحاضنة الشعبية للنظام. وتراجع إنتاج سورية من الكهرباء من 9 آلاف ميغاواط إلى 2200 ميغاواط فقط.

(اس تي آر/ Getty)

نمو صيني قياسي

تسارع تعافي اقتصاد الصين بوتيرة قوية في الربع الأول من تراجع ناجم عن فيروس كورونا في وقت سابق من العام الماضي، إذ تلقى الدعم من طلب أقوى من الداخل والخارج واستمرار دعم حكومي للشركات الأصغر حجما. وكشفت بيانات رسمية، الجمعة، أن الناتج المحلي الإجمالي قفز بوتيرة قياسية قدرها 18,3 في المائة في الربع الأول مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام، عقب نمو بنسبة 6,5 في المائة في الربع الأخير من العام الماضي. وهذه الزيادة هي الأقوى منذ العام 1992 على الأقل. ويقود تعزز الصادرات الانتعاش، إذ تسارع المصانع لتلبية طلبيات خارجية إلى جانب تحسن منتظم في الاستهلاك. ومن المتوقع أن ينمو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 8,6 في المائة في 2021.

أخبار

المستثمرون يتجهون نحو صناديق الأسهم

كشفت بيانات تدفقات بنك أوف أميركا، الجمعة، أن المستثمرين ضخوا مبلغا ضخما قدره 25,6 مليار دولار في صناديق الأسهم في الأسبوع المنتهي يوم الأربعاء، و17,9 مليار دولار في صناديق السندات، في أكبر دخول للتدفقات

في عشرة أسابيع. وفي المقابل، نزحت 47,3 مليار دولار من صناديق النقد، وهي الأكبر في أربعة أشهر، بحسب ما ذكره بنك أوف أميركا. وأشار البنك إلى أن التدفقات الداخلة إلى الأسهم العالمية على مدى الأشهر الخمسة الفائتة والتي بلغت 602 مليار دولار تجاوزت التدفقات في الاثني عشر عاما الماضية البالغة 452 مليار دولار.

تركيا تحظر استخدام العملات المشفرة

حظر البنك المركزي التركي استخدام العملات المشفرة مثل البيتكوين في مدفوعات السلع والخدمات، وفقًا لقرار نُشر في الجريدة الرسمية للبلاد، الجمعة، حدد 30 إبريل/ نيسان موعدا لدخول القيود حيز التنفيذ. يأتي القرار في الوقت الذي لجأ فيه الكثيرون في تركيا إلى العملات المشفرة لحماية مدخراتهم من ارتفاع التضخم وهبوط العملة التركية. في بيان يوضح أسبابه، قال البنك إن المعاملات التي تتم من خلال استخدام العملات المشفرة تمثل مخاطر «غير قابلة للإلغاء، فالأصول المشفرة لا تخضع لأي آليات تنظيم وإشراف ولا لسلطة تنظيمية مركزية». وذكر البنك أن قيمتها السوقية يمكن أن تكون شديدة التقلب.

ارتفاع إنتاج روسيا من النفط

أظهرت إحصاءات النفط، الجمعة، أن إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز ارتفع إلى 10,51 ملايين برميل يوميا في النصف الأول من إبريل/ نيسان من 10,25 ملايين برميل يوميا في المتوسط في مارس/ آذار. ورفعت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال 2021 بمقدار 100 ألف برميل يوميا، بدعم آمال السيطرة على جائحة كورونا.

المغرب يعلق الرحلات مع 13 دولة

أعلن المغرب تعليق الرحلات الجوية مع 13 دولة، إلى أجل غير مسمى، للحد من انتشار فيروس كورونا، اعتبارا من الجمعة. جاء ذلك في بيان لـ«المكتب الوطني للمطارات» (حكومي). وقال البيان إنه «تم تعليق الرحلات مع ألبانيا وبلغاريا وقبرص وإستونيا وهنغاريا وليتوانيا ولاتفيا ولوكسمبورغ ومالطا ورومانيا وصربيا وسلوفينيا وسلوفاكيا، انطلاقا من الجمعة، للحد من انتشار كورونا»، من دون ذكر تفاصيل أخرى.

فشل جولة للمحادثات الأوروبية البريطانية حول قواعد التجارة

لندن ـ **العربي الجديد**

تخطط المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للاجتماع مرة أخرى في الأسبوعين المقبلين بعد فشلهما في حل خلافاتهما حول قواعد التجارة وكيفية تأثير صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أيرلندا الشمالية. التقى ديفيد فروست، وزير الدولة البريطاني لشؤون بريكست، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش مساء الخميس في بروكسل، بعد شهر من بدء الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات قانونية ضد بريطانيا، بزعم أن المملكة المتحدة لم تحترم شروط اتفاق بريكست وانتهكت القانون الدولي. كانت هناك توقعات قليلة بحدوث انفراجة، والجمعة أصدر كلا الجانبين بيانات، مع إشارة المملكة المتحدة إلى بعض «الزخم الإيجابي»، وشرح فروست أنه «ينبغي أن تجري اتصالات مكثفة على جميع المستويات خلال الأسابيع المقبلة». وقال الاتحاد الأوروبي إن الرجلين «انتهزا المناسبة لتقييم جميع القضايا العالقة».

وكان الاتحاد الأوروبي رفع دعوى قضائية ضد المملكة المتحدة بعدما مددت بريطانيا من جانب واحد تنازلاً عن الفحوصات الجمركية على بعض السلع التي تدخل أيرلندا الشمالية. لكن في بادرة حسن نية، قررت تأجيل المضي قدمًا في الإجراءات، وفقاً لوكالة «بلومبيرغ».

ويحاول الجانبان الوصول إلى تفاهم مشترك بشأن قواعد التجارة في أيرلندا الشمالية، حيث أدى خروج بريطانيا من الاتحاد إلى زعزعة التوازن السياسي الدقيق. وساعدت الحدود الأيرلندية المفتوحة في دعم عملية السلام التي أنهت عقودا من العنف، ما سمح للناس في أيرلندا الشمالية بالشعور بعدم الغربة في كل من أيرلندا والمملكة المتحدة، بحسب «أسوشييتد برس». يقول المؤيدون للوحدة إن الترتيب الذي توصلت إليه الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي كان بمثابة إقامة حدود بين أيرلندا الشمالية وبقية المملكة المتحدة.

ووقع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة اتفاقية التجارة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عشية يوم عيد الميلاد، لكنها تنتظر إقرارها من قبل الهيئة التشريعية في الاتحاد، والذي يفترض أن يتم نهاية الشهر الجاري. ويهدد بعض نواب البرلمان الأوروبي بإرجاء التصويت إلى حين تلقي المزيد من التأكيدات من لندن بشأن القضايا المتنازع عليها.

مال وناس

الدواء في السودان

المرضى يعانون في المشافي والصيدليات

عدد كبير من السودانيين غير قادرين على شراء دواء منقذ للحياة. أسعار الأدوية لا تحتمل، بعضها اختفى من الصيدليات أو أوقف سوء التخزين فاعليتها

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تشغل ندرة الأدوية وارتفاع أسعارها الرأي العام السوداني، إثر تحرير الدولار المخصص لاستيراد الدواء بعد تعويم الجنيه. وتترافق هذه الأزمة مع تهريب الأدوية من دون أي رقابة على الصلاحية وآليات النقل والتخزين، وسط إجراءات غير منضبطة تسيطر على عمليات الاستيراد، ما فاقم من معاناة المواطنين والمرضى.

قامت «العربي الجديد» بجولة على عدد من الصيدليات الكبيرة في العاصمة الخرطوم، للسؤال عن سبب ندرة الدواء وارتفاع سعره. خلال ربع ساعة رصد في مرضى صفر اليدين، إذ إن الأدوية التي يحتاجونها غير متوافرة. إلا أن الحال في الصيدليات الصغيرة مرعب، فعدد كبير من المرضى لا يستطيعون الحصول على أدويتهم، بعضهم يحتاج إلى جرعة منقذة للحياة، وآخرون تعبوا من البحث من دون جدوى... الصيدلي محمد عبد القادر القاسم قال لـ«العربي الجديد»، إن هنالك بعض التجار يستوردون الدواء بطرق غير رسمية، حيث يتعرض فيها لدرجات حرارة عالية، لتراوح معاناة المواطن ما بين الندرة والغلاء وصولاً إلى الأدوية الفاقدة لفاعليتها بسبب سوء التخزين والنقل، خاصة بالنسبة لبخاخات الربو وأدوية القلب. ولفت إلى أن هذه المشكلة لا تتوقف عند المهربين، إذ حتى نقل الأدوية بين الولايات غير مطابق للشروط الصحية، ولا يخضع لرقابة فعلية من الجهات المختصة.

وأشار إلى اختلاف التسعيرة ما بين صيدلية وأخرى، في حين ترتبط ندرة الدواء ببعض المصانع المحلية التي توقفت عن التصنيع، مؤكداً على ضرورة دعم الدولة للدواء وتشديد الرقابة لإنقاذ حياة المواطنين.

وقال رئيس شعبة الصيدليات الدكتور نصري مرقص إن أزمة الدواء بدأت مع النظام السابق وورثتها حكومة الثورة. ولفت إلى أن الواقع في منتهى السوء، إذ تتشعب المشكلات ما بين ارتفاع الأسعار وندرة الأدوية المنقذة للحياة خاصة، ما دفع إلى تعاظم التهريب مع ما لذلك من تأثير على فاعلية الأدوية.

ولفت إلى أن الحكومة وظفت 300 مليون دولار في مجال الدواء، جزء من المبلغ صرف على الإمدادات الطبية باعتبارها القطاع المعني باستيراد الدواء للمستشفيات والمراكز الطبية والصحية، وجزء ذهب لمصانع الدواء السودانية، التي شرعت في فتح اعتمادات لاستيراد المواد الخام. ودعا مرقص إلى برمجة استيراد الدواء بطريقة علمية، بحيث يكون هنالك 20 في المائة من المخزون المتوافر لتغطية الفترة الفاصلة ما بين طلب الشحنات ووصول الكمية المستوردة إلى السودان.

بدوره، ربط عضو اللجنة الاقتصادية في قوى الحرية والتغيير كمال كرار أزمة الدواء بتعويم الجنيه، وانتقد بشدة، في حديث مع «العربي الجديد»، متخذي القرار تبعاً لسياسات صندوق النقد الدولي، مبينا أن 90 في المائة من الغذاء والدواء مستورد من الخارج، وبالتالي التضخم مرتبط مباشرة بسياسة التعويم. وأكد أن الدواء خدمة وليس سلعة، وأن انفلات أسعار الدواء هو نتيجة لسياسة الدولة الخاطئة في إدارة الاقتصاد.

أما عضو جمعية حماية المستهلك السودانية حسين القوني، فطالب خلال حديث مع «العربي الجديد»، إما بدعم الدواء بشكل كامل، أو تعديل سعر دولار الأدوية، أو أن تتحمل الدولة مباشرة تغطية الأسعار الجديدة.

لكن الاقتصادي عبد الله الرمادي قال إن الندرة والانفلات في الأسعار مرده الانصياع لسياسة صندوق النقد والبنك الدوليين، باعتبارها من الاشتراطات التي بموجبها يمكن أن تُشطب ديون السودان. وقال لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة لم تتدرج في اتخاذ القرارات، وفرضتها دفعة واحدة، ما خلق أزمة كبيرة في الأسواق، فارتفع مستوى الأسعار والتضخم. وأشار إلى ندرة حادة في الأدوية مع نزيف يتمثل بتهريب الدواء عبر الحدود إلى دول الجوار. وشرح الاقتصادي عادل عبد المنعم أنه من الواضح أن تحرير سعر دولار الدواء خلق أزمة كبيرة للمواطنين، حيث إن مداخيل 80 في المائة من الشعب السوداني محدودة. واعتبر أن اعتماد سعر الصرف المحرر بالنسبة للدواء «خطأ»، إذ كان بالإمكان تحرير دولار القمح والوقود واستثناء الدواء باعتباره حاجة ترتبط بالحياة والموت بالنسبة للمواطنين. وطالب بأن تضع الدولة سياسات دوائية خاصة، إذ بإمكانها أن تعمل على إعادة 10 في المائة من حصائل الصادرات للدواء كما كان سائداً في السابق. وحث الدولة على دعم الدواء بنسبة لا تقل عن 75 في المائة وإغلاق باب استيراد السلع الكمالية حتى تستطيع أن تجلب الدواء والسلع الأساسية.

ووصف الصيدلي محمد إبراهيم تحرير سعر دولار الدواء في ظل هذه الأوضاع بأنه بمثابة الحكم بالموت على الكثير من الناس، وقال إن العلاج والدواء يجب أن يكونا مجاناً في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطن، أو بالحد الأدنى دعم سعر الدواء. ولفت إلى أن البلاد تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في سعر الدواء، بحيث يعجز معظم المواطنين عن اقتنائه. وأشار إلى أن الحكومة حولت شعارات مجانية الصحة والتعليم إلى آلية من أجل مخاطبة عواطف الناس لا أكثر.

ترتبط أزمة الدواء بتحرير سعر الجنيه وضعف الرقابة

مواطن ينتظر الحصول على دوائه (الشاذلي/ فرانس برس)

مصر

الأسعار تُفاقم أزمة مصانع الكرتون

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أكد أحد أصحاب مصانع الكرتون في مصر، ارتفاع أسعار الورق خلال الشهور القليلة الماضية من 2100 جنيه إلى 4500 جنيه لطن الورق القديم (الدشت)، بنسبة صعود وصلت إلى 114 في المائة. كذلك تم رفع أسعار الورق الفاخر من 5800 جنيه إلى 10 آلاف جنيه.

وأرجع صاحب المصنع في تصريحات خاصة لـ «العربي الجديد» سبب هذه الارتفاعات، إلى زيادة الطلب على الورق المحلي في الأسواق العالمية، خاصة بعد ارتفاع الأسعار في البورصات العالمية من 400 دولار لطن الورق من الدرجة الثانية إلى 580 دولاراً.

وأشار صاحب المصنع إلى أن هناك تكتلا احتكاريا ما بين مصانع الورق وكبار تجار الورق القديم، للتحكم في سعر الورق في الأسواق، وهو ما أدى إلى وقف الإنتاج تماما في عدد من مصانع الكرتون، وخسارة مصانع أخرى ملتزمة بتعاقدات مع الشركات عبر مناقصات تمت ترسيتها قبل ارتفاع الأسعار. ودعا المصدر إلى وقف الصادرات الورقية إلى الأسواق الخارجية، أو فرض رسوم حمائية على صادرات الورق حفاظاً على المنتج الوطني من «الكرتون»، ولعدم رفع أسعار السلع، لافتاً إلى أن زيادة أسعار الورق قد ترفع سعر بعض الأجهزة والمنتجات بمعدل 50 جنيهًا، نتيجة ارتفاع أسعار التغليف.

واستبعد حسن محمد، خبير في تصنيع الكرتون، وجود احتكار من قبل التجار أو مصانع الورق، مرجعًا ارتفاع الأسعار إلى قلة المعروض في السوق المحلي، نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة من «الدشت»، مع تراجع الكميات المستوردة. ورأى أن من إيجابيات زيادة الطلب مقابل المعروض، ارتفاع نسبة المبيعات النقدية على حساب الآجل، مع اختفاء ظاهرة حرق الأسعار من قبل «الحيتان» الكبار، وهو ما كان يتسبب في غلق المصانع.

تراجع المعروض المحلي وسط شكوك تجارية بوجود احتكار

وأضاف لـ «العربي الجديد» أن ارتفاع الأسعار لن يضر سوى المصانع التي تبيع منتجاتها من خلال تعاقدات سنوية، أو التي رست عليها مناقصات وتم حساب تكلفتها على الأسعار القديمة، أما دون ذلك، فلن تتأثر المصانع سوى في تراجع مبيعاتها نتيجة ارتفاع الأسعار. وأصدرت شعبة الورق والكرتون باتحاد الصناعات المصرية، بيانًا نفت فيه وجود عمليات احتكار من قبل مصانع الورق، مرجعة ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكلفة «الدشت»، وهو الخام الأساسي لصناعة الورق في مصر.

وعزت الشعبة السبب الرئيس لنقص المعروض إلى تراجع إنتاج الكراسات والكشاكيل والكتب التعليمية بشكل عام، بالإضافة لقلة المعروض من الورق المستورد، لأسباب تتعلق بارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

المغرب

تراجع حاد في أرباح شركات البورصة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تسلم الشركات والمصارف المدرجة في بورصة الدار البيضاء من تأثيرات الأزمة الصحية، حيث تراجعت أرباح شركات، بينما تكبدت أخرى خسائر كبيرة، غير أن ذلك لم يمنع من توزيع الأرباح على المساهمين.

وفي تجميع لنتائج الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجلى أن أرباح تلك الشركات تراجعت بنسبة 35,5 في المائة في العام الماضي، لتسجل حوالي 1,8 مليار دولار. إلا أن تحليلاً لمؤسسة «بي أم سي إي كابيتال» للأبحاث بيّن أن الانخفاض الحاد لأرباح الشركات لم يواكبه نفس مستوى التراجع على توزيعات المساهمين، حيث لم تنخفض سوى 8,7 في المائة.

وكانت الدولة قد أحدثت صندوقاً لمكافحة تداعيات الجائحة، إذ ضخت شركات محلية خاصة هبات كبيرة، من بينها تلك المدرجة في بورصة الدار البيضاء، بالإضافة إلى شركات غير مدرجة وشركات حكومية وأثرياء وموظفين.

وطاول الانخفاض في العام الماضي أرباح شركات تغطي أغلب القطاعات الرئيسية، منها شركات عاملة في الصناعة والعقارات والأنشطة المالية.

إغلاقات كورونا ضربت الكثير من القطاعات (Getty)

وكان البنك المركزي قد طالب مع بداية الأزمة الصحية المصارف بتعليق توزيع أرباحها على المساهمين فيها، من أجل دعم أموالها الذاتية، بما يساعدها على مواجهة تداعيات فيروس كورونا، إلا أن عدداً كبيراً منها لم يمتثل، حيث سعت مصارف إلى مكافأة المساهمين، علماً أن توصية المركزي المغربي لم تكن إجبارية، وإن لقيت استحساناً من قبل المراقبين، الذين رأوا فيها مسعى لدعم الأموال الذاتية للمصارف.

ويذهب الخبير في القطاع المصرفي، محمد العربي، إلى أنه كان يفترض بالنسبة للشركات التي تراجع نشاطها بسبب الجائحة تعزيز رصيدها من السيولة، وهو ما كان يستدعي عدم توزيع الأرباح على المساهمين. ويشدد على أن عدم توزيع الأرباح أو على الأقل جزء معتبر منه، خاصة بالنسبة لتلك التي تعمل في قطاعات تواجه صعوبات بسبب كورونا، كان سيساهم في دعم نشاطها، علماً أن الدولة بلورت تدابير لضمان القروض المصرفية.

ويؤشر تراجع أرباح الشركات في بورصة الدار البيضاء على مدى الخسائر التي تكبدتها قطاعات إنتاجية وخدماتية، وإن كانت السوق المالية بالمملكة لا تعكس صحة الاقتصاد المغرب، لأن عدد الشركات فيها محدود.

واعتاد المراقبون على ملاحظة أن بورصة الدار البيضاء البالغة رسملتها 67 مليار دولار لم تتأثر كثيراً بهزات الاقتصاد العالمي، على اعتبار أنها مرتبطة بالمستثمرين المحليين، فيما يركز المستثمرون الأجانب على قطاعات محدودة.

تحقيق

تمر غالبية دول الخليج في مرحلة استثنائية، إذ تتلقى ضربات مزدوجة من هبوط أسعار النفط خلال الفترة الماضية إلى التداعيات الثقيلة لفيروس كورونا على مؤشرات الاقتصادات، ما فرض أعباء غير مسبوقة على السكان خلال شهر رمضان

رمضان في الخليج

غلاء في الأسعار وأعباء غير مسبوقة

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

يعتبر شهر رمضان استثنائياً هذا العام في غالبية دول الخليج. الإغلاق الذي فرضته تداعيات فيروس كورونا يضرب معظم الاقتصادات. غالبية الحكومات تسعى لاتخاذ إجراءات تسرّع الوصول إلى التعافي، إلا أن ذلك لم يمنع الارتدادات الكبيرة للجائحة على القوة الشرائية للمواطنين، فيما ترتفع أسعار السلع وسط صعود في مستويات التضخم.

وتأثيرات كورونا تتباين بين الدول الخليجية، في حين تتبع كلها آليات لتكثيف حملات التطعيم، وصولاً لاستئناف الأنشطة التجارية والخدماتية أعمالها. المرحلة غير مسبوقة، الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط، تضافرت مع الأزمات المالية الطاحنة التي خلّفتها الجائحة، ما ساهم في تبني عدد من الحكومات خططا تقشفية أحبطت المواطنين.

السعودية: أعباء مالية

تعتبر السعودية أكثر المتضررين من جائحة كورونا بسبب الخسائر الفادحة الناجمة عن تدهور أسعار النفط خلال العام الماضي بالإضافة إلى توقف الأنشطة التجارية المصاحبة لخدمات الحج والعمرة بسبب انتشار كورونا. وقال مدير وحدة الأبحاث في مركز الخليج العربي للاستشارات الاقتصادية في الرياض، عبد العزيز الخالدي، لـ «العربي الجديد» إن السعودية مثل غالبية دول العالم تشهد تراجعاً اقتصادياً بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وعن القوة الشرائية مع بدء رمضان، شرح الخالدي أن أصحاب الأنشطة الاقتصادية والعاملين في الأسواق يشكون فعلاً من تراجع ملحوظ في حجم المبيعات وذلك بسبب غلاء الأسعار، حيث ارتفعت أسعار بعض السلع والمنتجات الغذائية قبل أيام من شهر رمضان 150 في المائة.

وأشار الخالدي إلى أن المملكة قامت بزيادة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة على معظم السلع والخدمات، الأمر الذي أثار تململ المواطنين بسبب الأعباء المالية التي تفرض عليهم في ظل تردي الأوضاع. وأوضح أن الحكومة السعودية قررت خلال عام 2020، خفض الإنفاق وزيادة الضرائب التي فرضت أول مرة في 2018 بمقدار ثلاثة أضعاف.

الكويت: غلاء غير مسبوق

انعكست التوترات التي تشهدها الساحة السياسية في الكويت على الأوضاع الاقتصادية، في ظل ضعف الإصلاح الاقتصادي، وذلك على الرغم من النداءات بشأن ضرورة التوافق لإيجاد حلول للأزمات المالية الطاحنة.

وفي ظل التراجع الاقتصادي، تسود حالة الإحباط بين المواطنين الكويتيين خصوصا مع هبوط الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار في ظل شهر رمضان، حيث يفرض حظر التجول الجزئي منذ 7 مارس / آذار الماضي. وحاولت الحكومة الكويتية التخفيف من وطأة الأزمة والأوضاع الصعبة، حيث وافقت على تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية للمواطنين لمدة 6 أشهر، فيما ستتحمل الحكومة تكلفة التأجيل والتي تبلغ ما يقرب من مليارَي دولار. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى لـ «العربي الجديد» إن الكويت تحاول تسريع حملات التطعيم والوصول إلى المناعة المجتمعية من أجل إنهاء قيود الحظر الجزئي واستئناف الحياة الطبيعية والأنشطة التجارية. وأضاف أنه مع الجهود الصحية، ينبغي على الحكومة وضع حلول جادة لإنهاء الأزمات الراهنة، كما أوضح أن غياب الإصلاح الاقتصادي سيفاقم الأوضاع فيما ستزداد معاناة المواطنين بصورة أكبر.

تحاول الدول الخليجية تسريع عمليات التلقيح لتخطي الإغلاق

يختبر مواطنو عدد من الدول الخليجية فرض ضرائب جديدة

الإمارات: انفراج نسبي

عانت الإمارات في بداية أزمة جائحة كورونا من أوضاع اقتصادية صعبة في ظل تراجع الإيرادات النفطية والخسائر الفادحة لكافة الأنشطة التجارية ومن بينها قطاع السياحة والتجارة والعقارات، إلا أنها استطاعت تنفيذ حملة تطعيمات واسعة النطاق. وتمكنت الإمارات من استئناف الأنشطة التجارية والعودة إلى الحياة الطبيعية، إلا أن مؤشرات الاقتصاد لم تعد إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ولفت الخبير الاقتصادي الإماراتي، عادل الريامي، لـ «العربي الجديد» إلى أن حملة التطعيم الناجحة ستنعكس بالإيجاب على الاقتصاد والاستثمار والسياحة، وسترفع حالة التفاؤل لدى الجميع، مشيرا إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية على كافة المستويات.

وتوقع الريامي أن تكون الإمارات أولى الدول الخليجية التي ستشهد تعافيا اقتصاديا في ظل التوقعات بفتح الاقتصاد بعد عيد الفطر ومع استئناف حركة الطيران وعودة السياحة إلى دبي.

قطر: نمو اقتصادي رغم القيود

على الرغم من القيود الأخيرة التي فرضتها السلطات القطرية لمواجهة الموجة الجديدة من إصابات كورونا، تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد القطري يستمر في النمو بشكل مطّرد هذا العام. وفي حين أدت زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا ومعدلات دخول المستشفيات، إلى فرض قيود أكثر صرامة، تؤثر هذه الإجراءات فقط على التوقعات الاقتصادية على المدى القصير.

وتوقع تقرير «أكسفورد إيكونوميكس» نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2,8 في المائة هذا العام، بعد انخفاضه بنسبة تقديرية بنحو 3,1 في المائة في 2020. كما يشير إلى أن النمو سيستمر في التوسع بشكل مطّرد، بسبب الاستثمارات المتواصلة قبل كأس العالم 2022، وزيادة إنتاج الغاز.

عمان: تراجع القوة الشرائية

تأثرت الأوضاع المعيشية للمواطن العماني من جراء القيود المشددة التي فرضتها السلطات لمواجهة الزيادة غير المسبوقة في أعداد الإصابات بفيروس كورونا. وشهدت الأسواق العمانية خلال شهر رمضان ارتفاعا كبيرا في الأسعار، بالإضافة إلى نقص في العديد من السلع. وأشار الباحث الاقتصادي العماني هيثم خلدون لـ «العربي الجديد» إلى أن هناك استياء بين المواطنين بسبب غلاء الأسعار لافتاً إلى أن القوة الشرائية للسكان تأثرت جراء التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. وأوضح خلدون أن هناك موجات كبيرة لتسريح المواطنين والوافدين من أعمالهم بسبب الخسائر التي تتكبدها شركات القطاع الخاص.

وفي وقت سابق، قالت وزارة المالية العمانية إن سلطنة عُمان اقترضت 600 مليون ريال (1,56 مليار دولار) من جهاز الاستثمار العماني (الصندوق السيادي)، و1,77 مليار ريال (4,6 مليارات دولار) من صندوق الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل ميزانية العام 2021.

البحرين: زيادة المعاناة

أدت القيود التي فرضتها السلطات البحرينية خلال الأونة الأخيرة إلى تصاعد المخاوف بشأن تراجع الاقتصاد البحريني مجددا وزيادة معاناة المواطنين.

وأظهرت بيانات حكومية أن اقتصاد البحرين انكمش 8,9 في المائة، وسط القيود المفروضة لاحتواء فيروس كورونا المستجد.

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز قالت إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين قد ينكمش 5 في المائة هذا العام بفعل تأثير الجائحة وتراجع أسعار النفط على أنشطة الاستهلاك والاستثمار.

تخطي انكماشة العام 2020

تتجه الدول الخليجية إلى التعافي ببطء، إلا أن هذا العام يعتبر أفضل من 2020 الذي كان قاسياً جداً على الاقتصادات والمجتمعات الخليجية في ظل الإغلاقات الواسعة والصدمة الصحية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والأزمة النفطية مع التراجع الشديد على الطلب. وقال صندوق النقد الدولي في أحدث تقاريره إن معظم اقتصادات منطقة الخليج مرشحة للتعافي خلال العام 2021 بوتيرة أسرع مما كانت تشير إليه تقديرات سابقة، بعدما رفع توقعه للنمو العالمي هذا العام إلى 6 في المائة. إذ قرر عدد من الدول الخليجية التخفيف من حدة الإغلاقات، وقررت المملكة العربية السعودية إنهاء كافة القيود المفروضة على الأسواق، وذلك في ظل تسارع حملة التطعيم في البلاد من أجل الوصول إلى المناعة المجتمعية، فيما انخفضت أعداد الإصابات بفيروس كورونا خلال الفترة الماضية. وبحسب البيانات الرسمية لوزارة المالية السعودية، ارتفع العجز في ميزانية العام الحالي إلى 79 مليار دولار، فضلاً عن زيادة الإنفاق لمواجهة تفشي الفيروس في المملكة. فيما تواجه الكويت أزمة شح السيولة واتساع عجز الميزانية، فضلا عن المخاوف بشأن انخفاض التصنيف السيادي للبلاد.

إجراءات كورونا فرضت نفسها على القطاعات الحيوية (خابر نور الدين/ فرانس برس)

٪2,8

نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في قطر في العام 2021 وفق توقعات تقرير «أكسفورد إيكونوميكس»، مدعوما بمشاريع كأس العالم وصادرات النفط والغاز وإجراءات محاصرة كورونا